علاقات انتاجية، الى وضع طبقي جديد، والى امتداد لنمط انتاجي آخر، الى عمال»[٤٢].

والواقع، ان اسرائيل خطت خطوات باتجاه تحقيق هدفها المزدوج (تدمير الزراعة وامتصاص اليد العاملة الزراعية) من طريق مصادرة الارض والتهجير وزرع المستوطنات. ففي شهادة حية وردت في دراسة عن سياسة الاحتلال العسكري الاسرائيلي، أكد «الاختصاصيون المحليون الموثوق بهم، أن نحواً من ٩٠ بالمئة من الاراضي المصادرة هي أملاك خاصة، تبعاً لشروط الشرع التركي الاسلامي الذي ما زال معمولاً به»، وان عدد المستعمرات بلغ [حتى العام ١٩٧٨] ١٨٤ مستعمرة، منها [حوالى] ١٧٢ مستعمرة في الضفة الغربية ، وان منطقة بيت دجن فقدت ٨٠ بالمئة من اراضيها الزراعية، وبيت فوريك خسرت ٦٠ بالمئة من اراضيها»[٤٣]. من ناحية أخرى، أكد فريق الباحثين الاميركيين آنف الذكر حصول «انخفاض واضح في الطاقة البشرية المستخدمة في الزراعة من ٤٤,٨ بالمئة من قوة العمل الاجمالية الى ٢٨ بالمئة فقط من تلك القوة في نهاية السبعينات. ان العاملين الرئيسين المؤثرين هما الافتقار الى اراض خالية صالحة للزراعة، ومصادرة المياه». ويخلص الباحثون الى ان التطور الزراعي ممكن، فقط، بواسطة زيادة الري. ومع ذلك، فان توزيع المياه بحصص، من قبل اسرائيل، يجعل تطويراً كهذا من ضرب الخيال[٤٤].

وفي دراسة ميدانية عن أوضاع الزراعة في الضفة الغربية، ورد «أن المساحة المزروعة بالحبوب في الضفة الغربية العام ١٩٦٧، حيث بلغت ٨٩٠ ألف دونم، قد تراجعت الى ٥٣٦ ألف دونم في العام ١٩٧٩»[٤٥].

وحول مستقبل الارض الزراعية، والصناعات الزراعية والغذائية، في المناطق المحتلة، توصلت احدى الدراسات الى جملة من الحقائق التي تتعلق بظروف الصناعات الزراعية والغذائية ودور الخطط الاسرائيلية في محاصرتها، ملخصها «ان أهم المتغيرات التي حدثت بعد العام ١٩٦٧، في النواحي التسويقية، هي فتح الحدود أمام المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق المحلية دون قيود؛ وقد أسفر ذلك عن منافسة غير متكافئة مع المنتجين اليهود الذين يتمتعون بميزات تكنولوجية وتمويلية كثيرة، اضافة الى الدعم المالي المباشر الذي تقدمه السلطات المتخصصة عند حدوث كساد في الاسعار وتقلص في مستوى الارباح»[٤٦].

وعند استعراض سريع للاهداف الشاملة للسياسات الاسرائيلية، تتضح في القطاع الزراعي، جذرية تلك الاهداف وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستطراداً ارتباطها بالسياسات والخطط المنتهجة في القطاعات الاخرى، لتشكل وحدة متكاملة العناصر.

محاصرة القطاع الصناعي

وفي موازاة ما تقدم، اتخذت تدابير لتدمير الصناعات الفلسطينية عبر مختلف الاشكال. لقد أجبر القطاع السلعي الصغير على التراجع. وأغرقت السوق بالبضائع الاسرائيلية، في الوقت الذي انخفضت نسبة أرباب العمل من تسعة بالمئة من مجموع المشاركين في النشاط الاقتصادي العام ١٩٧٠، الى أربعة بالمئة العام ١٩٨٠. يضاف الى ذلك، ان عناصر الازمة الاقتصادية داخل اسرائيل انعكست في شكل تدهور مستمر في مستوى معيشة الغالبية الساحقة من سكان المناطق المحتلة ، من أسبابه التضخم الذي بلغ ٤٤٥ بالمئة العام ١٩٨٤، وانخفاض قيمة العملة الاسرائيلية، والزيادات الباهظة في الرسوم والضرائب وغيرها[٤٧].

لقد ولدت السياسات تجاه القطاع الصناعي والصناعيين الفلسطينيين جملة من الوقائع التي